الكويز.. خطوة مهمة للوصول بدون جمارك أو قيود إلى السوق الأمريكية التى تمثل ٤٠٪ من حجم الاستهلاك العالمى

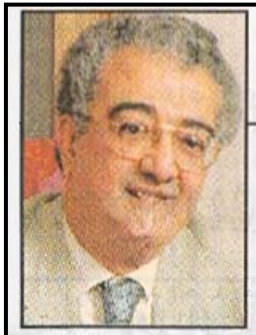

د. نادر رياض

بروتوكول الكويز من أهم الاحداث على الساحة الاقتصادية فى مصر.. والتى يدور حوار حول اثارها ونتائجها ويقول الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس مجلس الاعمال المصرى الألمانى... كثر الحديث فى الأونة الأخيرة عن البروتوكول الثلاثى بين مصر - إسرائيل - الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف باسم «الكويز».

ومع تقديرى لكل ما أثير حوله من آمال من ناحية وتحفظات من ناحية أخرى. أرى كرجل صناعة أن الكويز هو بروتوكول تعاون للحصول على امتيازات تشكل ميزة تنافسية إضافية للصادرات المصرية ولا يشكل بأى حال من الأحوال أية صورة من الصور التى تتصل باتفاقيات الإلزام، بمعنى أن من يريد الاستفادة من هذا البروتوكول فالباب مفتوح أمامه دون ثمة إلزام أو التزام، كما أنه لا يعنى بأية صورة من الصور التفريط أو التهوين فى أى من الثوابت الوطنية. كما أن نسبة المكون الإسرائيلى فى الإنتاج المصرى المستفيد من هذا البروتوكول هى مسألة تعاقدية اكثر من كونها مكونا فعليا بالمنظور المادى، أى أن القيمة الفعلية تخضع للمعيار التعاقدى فقد يكون التغليف مثلا هو المكون للقيمة المطلوب توافرها لإكساب السلعة الشروط المطلوبة، وقد يكون جانبا من هذه التكلفة فى المكون الإسرائيلى الشحن أو التغليف أو ما يقابل خدمة أو فائدة معينة مثل الماركة أو حق المعرفة أو بعض الكماليات أو مقابل الوساطة التجارية، ومثال لذلك شهادات المنشأ ومدى نسبتها إلى أى دولة بعينها أو منطقة حرة بعينها وارتباط ذلك بنسبة المكون الصادر عن هذه الدولة أو المنطقة.

إن بروتوكول الكويز خطوة مهمة للوصول إلى السوق الأمريكية (الذى يمثل ٤٠٪ من حجم الاستهلاك العالمى) دون قيود كمية وبدون جمارك وهى بديل عن نظام الحصص الذى سينتهى العمل به فى يناير ٢٠٠٥، فى الوقت نفسه تعد خطوة أولى على طريق توقيع اتفاقية تجارة حرة بين مصر وأمريكا. كما أنه لا يضع التزامات على مصر ولا يعنى بأى حال من الأحوال كما يشيع البعض تملك الإسرائيليين جزءا من رأسمال الشركات المصرية، فهو حلقة من حلقات الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا وغيرها من الاتفاقيات الجارى التفاوض حولها.

ولقد جاء اختيار المناطق الصناعية للكويز بعد دراسة متأنية ووفقا لترتيب اكبر المناطق الاقتصادية تصديرا للسوق الأمريكى خلال العامين الماضيين، وبالرغم من تمسك الجانب الأمريكى بأن يطبق البروتوكول فى منطقتين صناعيتين إلا أن جهود المفاوض المصرى نجحت فى تطبيقه على سبع مناطق جغرافية فى إطار ثلاث محافظات كبرى هى الإسكندرية - القاهرة الكبرى - السويس.

يبقى فى النهاية أن قدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع ترتيبات الكويز يتوقف على كفاءة أداء الصناعات المصرية فى تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية، لذا فإن مسئولية المنشآت الصناعية فى تطوير نفسها واللحاق بالمستويات العالمية وصولا لاستكمال قدراتها التنافسية حتى تتمكن من الدفاع عن وجودها أمام المنافسة من الخارج يشكل تحديا كما يشكل طموحا، وعلينا أن نتعاون مع كافة الأطراف بالكفاءة المطلوبة لتحقيق زيادة معدلات الأداء الاقتصادية لصالح الوطن. ولاشك أن مسيرة التعاون الدولى ستأتى بكثير من أوجه التعاون الذى يمثل هذا البروتوكول إحداها وهو أمر تعيه حكومتنا المستنيرة تماما ويتمشى مع مستهدفها من توفير عوامل الانطلاقة الاقتصادية التى تصبو إليها ونتطلع نحن الصناعيون لتحقيقها.

جريدة الأهرام ٢٠٠٥/١/١٢

الكويز.. عمل وطنى

بقلم

دكتور مهندس/ نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة

بمجلس الشعب

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن الاتفاقية الثلاثية بين مصر - إسرائيل - الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة باسم «الكويز».

ومع تقديرى لكل ما أثير حولها من آمال من ناحية وتحفظات من ناحية أخرى. أرى كرجل صناعة أن الكويز هى اتفاقية تعاون للحصول على امتيازات تشكل ميزة تنافسية اضافية للصادرات المصرية ولاتشكل بأى حال من الأحوال أية صورة من الصور التى تتصل باتفاقيات الإلزام، بمعنى أن من يريد الاستفادة من هذه الاتفاقية فالباب مفتوح أمامه دون ثمة إلزام أو التزام، كما أنها لاتعنى بأية صورة من الصور التفريط أو التهوين فى أى من الثوابت الوطنية.

كما ان نسبة المكون الإسرائيلى فى الانتاج المصرى المستفيد من هذه الاتفاقية هى مسألة تعاقدية أكثر من كونها مكونا فعليا بالمنظور المادى، أى أن القيمة الفعلية تخضع للمعيار التعاقدى فقد يكون التغليف مثلا هو المكون للقيمة المطلوب توافرها لإكساب السلعة الشروط المطلوبة، وقد يكون جانب من هذه التكلفة فى المكون الإسرائيلى (الشحن أو التغليف) أو ما يقابل خدمة أو فائدة معينة مثل الماركة أو حق المعرفة أو بعض الكماليات أو مقابل الوساطة التجارية، ومثال لذلك شهادات المنشأ ومدى نسبتها إلى أى دولة بعينها أو منطقة حرة بعينها وارتباط ذلك بنسبة المكون الصادر عن هذه الدولة أو المنطقة.

إن اتفاقية الكويز خطوة مهمة للوصول إلى السوق الأمريكية «الذى يمثل 40٪ من حجم الاستهلاك العالمى» دون قيود كمية وبدون جمارك وهى بديل عن نظام الحصص الذى انتهى العمل به فى يناير 2005، فى الوقت نفسه تعد خطوة أولى على طريق توقيع اتفاقية تجارة حرة بين مصر وأمريكا.

كما أنها لاتضع التزامات على مصر ولاتعنى بأى حال من الأحوال كما يشيع البعض تملك الإسرائيليين جزءا من رأسمال الشركات المصرية، فهى حلقة من حلقات الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا وغيرها من الاتفاقيات الجارى التفاوض حولها.

ولقد جاء اختيار المناطق الصناعية للكويز بعد دراسة متأنية ووفقا لترتيب اكبر المناطق الاقتصادية تصديرا للسوق الأمريكية خلال العامين الماضيين، وبالرغم من تمسك الجانب الأمريكى بأن تطبق الاتفاقية فى منطقتين صناعيتين إلا أن جهود المفاوض المصرى نجحت فى تطبيقها على سبعة مناطق جغرافية فى اطار ثلاث محافظات كبرى هى الإسكندرية - القاهرة الكبرى - السويس.

يبقى فى النهاية أن قدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع ترتيبات الكويز يتوقف على كفاءة أداء الصناعات المصرية فى تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية، لذا فإن مسئولية المنشآت الصناعية فى تطوير نفسها واللحاق بالمستويات العالمية وصولا لاستكمال قدراتها التنافسية حتى تتمكن من الدفاع عن وجودها أمام المنافسة من الخارج يشكل تحديا كما يشكل طموحا، وعلينا ان نتعاون مع جميع الأطراف بالكفاءة المطلوبة لتحقيق زيادة معدلات الأداء الاقتصادية لصالح الوطن.

ولاشك ان مسيرة التعاون الدولى ستأتى بكثير من أوجه التعاون التى تمثل هذه الاتفاقية احداها وهو امر تعيه حكومتنا المستنيرة تماما ويتمشى مع مستهدفها من توفير عوامل الانطلاقة الاقتصادية التى تصبو إليها ونتطلع نحن الصناعيين لتحقيقها.

الهندسة

مجلة غير دورية

تصدر عن غرفة الصناعات الهندسية